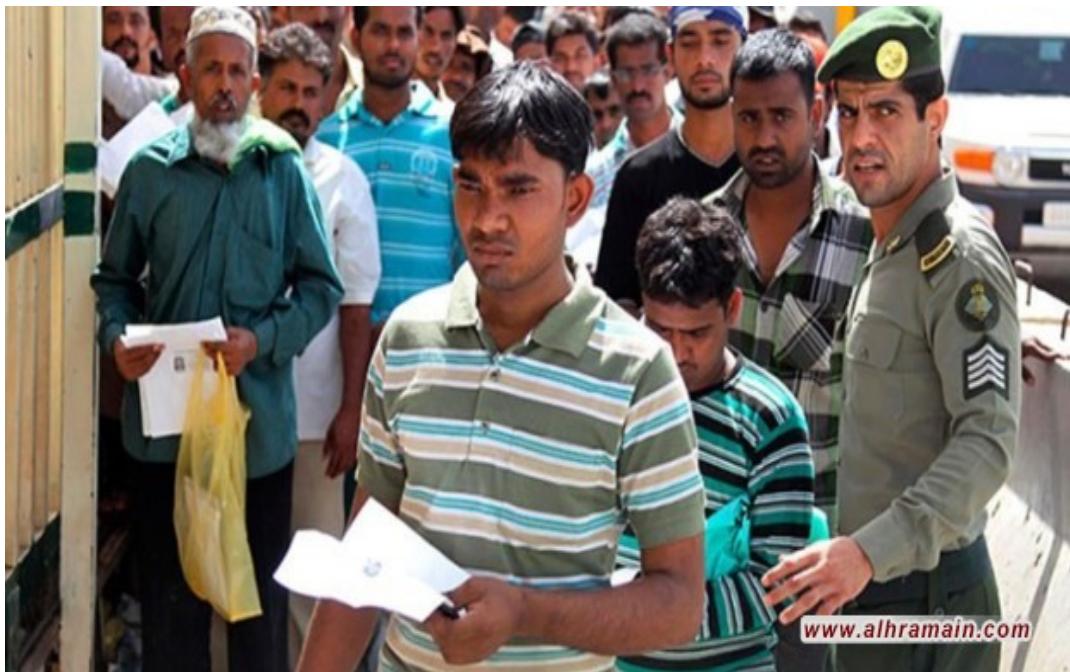


"هروب" العمالة الأجنبية من السعودية بمعدلات غير مسبوقة



نبا - تقرير: جميل السلمان

تتبّدئ بشكل متسرّع النتائج الكارثية للسياسات المتهورة لولي العهد السعودي محمد بن سلمان على كافة الصعد، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، حيث تشهد المملكة في هذه الأيام موجة "هروب" غير مسبوقة للعمالة الأجنبية بعد الرسوم الباهظة التي فرضها عليها ضمن سياساته الجديدة ، ما أدى إلى خلل في العديد من القطاعات دون أن يستفيد المواطن السعودي من الوظائف التي شفرت بمعادرة الأجانب حيث أفادت الإحصاءات أن هذه الوظائف بقيت شاغرة .

صحيفة "فاينا نشال تايمز" البريطانية، أشارت في مقال بعنوان "العمالة الأجنبية تغادر السعودية بمعدلات غير مسبوقة"، إلى أن "العمالة الأجنبية تغادر البلاد بأعداد كبيرة مع فرض السعودية رسوماً مرتفعة على الأجانب، ومع تسريح الشركات التي تعاني من تباطؤ الاقتصاد، عمالتها". وبينت أن "أكثر من 667 ألف أجنبي غادروا السعودية منذ بدء عام 2017، وفقاً للبيانات الحكومية، وهو أكبر مغادرة للعمالة الأجنبية في التاريخ"، منوهةً إلى أن "على مدى عقود لعبت العمالة الأجنبية دوراً حيوياً في اقتصاد السعودية، وتمثل نحو ثلث عدد سكان السعودية البالغ-وفق إحصاءات السلطات- 33 مليوناً، وأكثر من 80 في المئة من العمالة في القطاع الخاص"، لافتاً إلى أن "ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يحاول خفض دور العمالة الأجنبية ضمن مساعاه لإصلاح الاقتصاد لزيادة أعداد السعوديين العاملين في القطاع الخاص، وإن" الحكومة استحدثت رسوماً قيمتها 26.7 دولار على المراقبين للمقيمين الأجانب في البلاد منذ عام، ومن المتوقّع أن ترتفع تدريجيّاً إلى 106 دولارات في

الشهر بحلول تموز 2020.“

وأوضحت الصحيفة أنّ ”مسحًا لسوق العمالة في السعودية نُشر الأسبوع الماضي، كشف أنّ“ السعوديين ما زالوا لا يشغلون الوظائف التي أصبحت شاغرة بمغادرة الأجانب، مع ارتفاع معدلات البطالة إلى 12.9 في المئة، وهو أعلى معدلاتها، وفق ما آراء محللين“، مركّزة على أنّ“ خطة ولي العهد لتحديث السعودية والحدّ من اعتماد اقتصادها على النفط تشمل خلق 1.2 مليون وظيفة في القطاع الخاص وخفض البطالة إلى 9 في المئة بحلول 2020“. وهي سياسة مشكوك في مدى نجاحها